والي بنك المغرب: أقدم الأمور للملك بكل أمانة.. ورأيي غير ملزم للحكومة

تيلكيل عربي- العدد 09 - من 21 إلى 27 يونيو 2019

تيلكيل عربي

ar.telquel.ma/

مدير النشر : المختار عماري

المركز الاجتماعي تيط مليل..

حشيش ودعارة ووفيات بالجملة

هؤلاء لابواكي لهم

ننشر في العدد الذي بين يديك من "تيل كيل عربي الأسبوعي" تحقيقا صادما عن إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمدينة الدار البيضاء. ما يحدث في هذه المؤسسة من وفيات بالجملة، وأمراض مزمنة ، وسوء تغذية، وتحرش، واغتصاب، ومعاقرة للمخدرات، يفترض أن يكون بمثابة القنبلة المدوية التي تنفجر في وجه المسؤولين عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمغرب.

سجلت "دار الخير" بتيط مليل، بضواحي الدار البيضاء 19 حالة وفاة في أقل من ستة أشهر. هؤلاء "يموتون بسبب الإهمال، وآخرون بسبب انتشار أمراض خطيرة بالمركز، وخاصة الأمراض التنفسية، السيدا، السل، فضلا عن الأمراض الجلدية" حسب ما جاء في تقرير الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. "كل جناح يضم صنبورا واحدا، ونشكو كثيرا من انقطاع الماء، وحتى لما يجري الماء فإن لونه يكون بنيا، أي غير صالح للشرب". ويتابع التقرير أن "الهواء داخل الأجنحة فاسد، فنظام الصرف الصحي المعطل يتسبب في انتشار الروائح الكريهة"، ولكن مدير المركز يسارع إلى الدفاع عن إدارته ويقول "لقد أصلحنا مجاري الصرف الصحي، وكلفنا ذلك 180 ألف درهم.. لم تكن النتائج مرضية تماما، ولكن عليك أن تعرف كيف كان الوضع في السابق".

يستمر التحقيق "الوضع يبدو أكثر سوء في الأجنحة التي تضم المسنين وغالبيتهم يكونون طريحي الفراش. فروائح البول والبراز تزكم الأنفس وتعيق التنفس السليم. ويوضح أحد النزلاء أن "هؤلاء الأشخاص يضعون حفاضات، وبما أنهم يعانون من الإسهال، فإن برازهم يتسرب من هذه الحفاضات ويصدر هذه الروائح الكريهة التي صارت معتادة في هذه الجناح".

فقراء ومرضى ومسني هذا البلد لا بواكي لهم.

في الدول التي ترتبط فيها المسؤولية بالمحاسبة، تفتح التحقيقات من أجل أوضاع أقل من وضع هذا المركز سوء، وترتب المسؤوليات بحجم الاحتلالات، ويقال أو يستقيل المسؤولون، الكبار قبل الصغار، ولكن فقراء هذا البلد، ومسني هذا البلد، ومرضى هذا البلد، لابواكي لهم. ■

والي بنك المغرب:

أقدم الأمور للملك بكل أمانة.. ورأيي غير ملزم للحكومة

لاتلقى جميع التوصيات التي يقدمها والي بنك المغرب دائما التجاوب الذي ينتظره من الحكومة، ويعتبر أنه في المشورة التي يقدمها للحكومة، يسعى إلى أن يقول الحقيقة كما يراها، دون مجاملة وإن لم تعجب متلقيها.

مصطفى أزوكاح

"أقدم العناصر المهمة لجلالة الملك بكل أمانة"، هكذا رد عبد اللطيف الجواهري، والي البنك المركزي، عندما سئل حول التوصيات التي تتضمنها التقارير السنوية التي يرفعها إلى الملك، والتي تتضمن قراءة البنك للوضع المالي والاقتصادي وتوصياته حول ما يفترض إنجازه من إصلاحات. ويضيف الجواهري أن بنك المغرب مستشار مالي للحكومة، وهو دور يكرسه القانون الخاص بالبنك، حيث أوضح أنه يرفع سنويا إلى وزير المالية، بمناسبة عرض مشروع قانون المالية، رسالة من ست أو سبع صفحات، تتضمن قراءة البنك المركزي للوضع المالي والاقتصادي.

توصيات غير ملزمة

الجواهري الذي كان يتحدث، خلال ندوة صحفية، الثلاثاء 18 يونيو 2019، بعد انعقاد مجلس البنك، أكد على أن الآراء التي يجري تقديمها، غير ملزمة للحكومة، حيث يبقى تقدير الأخذ بها أو عدم اتباعها للفاعل السياسي، مشيرا، في الوقت ذاته، إلى التوصيات التي سبق له أن عبر عنها دون أن يتم الأخذ بها من قبل الحكومة.

وذهب الجواهري إلى أنه سبق أن أوصى الحكومة بإحداث هيئة عمومية مستقلة ومحايدة لتقييم السياسات العمومية، غير أنه لم يتم الأخذ بها من قبل الحكومة، مؤكدا على أن مثل تلك الهيئات موجودة في العديد من البلدان. وشدد على أن إحداث هيئة عمومية مستقلة من أجل تقييم السياسات العمومية يجد مبرره في كون تلك السياسات لا يمكن تقييمها من قبل الجهة التي وضعتها، حيث لا بد من إسناد ذلك لجهة مستقلة. ويتوافق رأي الجواهري مع ما يعبر عنه خبراء يرون أنه لا يفترض في وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الفلاحة والصيد البحري التصدي لتطبيق وتقييم السياسات العمومية التي تشرف عليها. ليست تلك التوصية الوحيدة التي لم تأخذ بها الحكومة، فالجواهري يشير إلى أنه أشار على الحكومة بالانخراط في نوع من التخطيط الاستراتيجي، من أجل التوفر على رؤية لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد على مدى عقدين أو ثلاثة عقود. تلك رؤية يرى أنه يمكن تعديلها عند التطبيق حسب المستجدات، من أجل إعادة النظر في الأولويات والتوجهات. وأشار إلى أن البنك المركزي ثمن لجوء الحكومة إلى تقليص نفقات الدعم عبر المقاصة، معبرا في الوقت ذاته عن تأييد الانخراط في سياسة الاستهداف التي تعد لها الحكومة، غير أنه يشدد على ضرورة تفادي إعادة تجربة نظام التغطية الصحية الإجبارية (الراميد).

ويؤكد على أنه يعبر عن رأيه وإن لم يعجب، مشيرا إلى أنه، في باب سياسة الحكومة، كان يفضل أن تركز البرامج الحكومية على أربعة أو خمسة أهداف رئيسية تحظى بالأولوية، عوض الإغراق في الالتزام بتحقيق أهداف عامة وقطاعية، خاصة في ظل محدودية الموارد.

ويعتبر أن المهم أن تقرأ التقارير التي ينجزها بنك المغرب، مؤكدا أنه يتفهم موقف الفاعل السياسي، عندما يعتبر أن توصياته غير قابلة للتطبيق بسبب إكراهات يعود له تقديرها. ■

فرض ضرائب على السجائر والسكر لتمويل قطاع الصحة بالمغرب

انتهت أشغال مناظر الندوة الوطنية حول التمويل الصحي، عشية يوم أمس الأربعاء، باصدار 36 توصية، ينتظر أن تترجم إلى إجراءات على أرض الواقع، من أجل مواجهة التحديات المجتمعية المرتبطة بالتغطية الصحية واستراتيجية تمويلها والبحث عن تعبئة موارد مالية إضافية عبر سن ضرائب جديدة، و توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية، وزيادة حصة وزارة الصحة من الموازنة العامة للدولة لجعلها أقرب إلى المعايير الدولية في هذا المجال.

أحمد المدياني

ومن بين أبرز ما حملته توصيات الندوة الوطنية، حسب ما توصل به "تيل كيل عربي" من وزارة الصحة، هو توجيه جزء من إيرادات الضرائب المفروضة على المنتجات الضارة بالصحة لتمويل القطاع الصحي، مثل السكر والكحول.

وكان هشام نجمي، الكاتب العام لوزارة الصحة، اقترح خلال المؤتمر، استعمال جزء من موارد ضرائب السكر والكحول والطريق السيار والاتصالات، لتمويل قطاع الصحة.

«

وجاء في توصيات الندوة الوطنية، ضرورة ضمان السلامة المالية لنظام AMO و RAMED من خلال استدامة التمويل، واعتماد التمويل المبتكر (ضريبة على المنتجات الضارة بالصحة على سبيل المثال) لفائدة نظام المساعدة الطبية، دون إغفال الرصيد المالي للهيئات الإدارية.

وأشارت هذه التوصية إلى أن هذا المخطط سوف يستفيد من التقدم الذي أحرز على مستوى إعداد السجل الاجتماعي الموحد، من حيث استهداف وتحديد المستفيدين من أجل تحسين مراقبة التكاليف.

ومن مخرجات الندوة في ما يتعلق بالتغطية الصحية، العمل تدريجياً من أجل توحيد خطط التأمين الصحي الأساسي الإلزامي، ومراجعة الوضع الحالي للوكالة الوطنية للتأمين الصحي وجعل النصوص القانونية تتطور من حيث مهامها وحوكمتها لجعلها منظم حقيقي للتغطية الطبية الأساسية.

وجاء في توصيات اختتام الندوة، تعزيز الشراكة بين القطاع التطوعي والقطاع الخاص غير الربحي، من أجل تعبئة موارد العمل الخيري، وتوفير الرعاية لفائدة قطاعات كبيرة من السكان ومواصلة التمويل وتنفيذ البرامج الصحية، مع الإسراع في توسيع نطاق التغطية الطبية لتشمل الفئات الأخرى، بما في ذلك العمال غير المأجورين، أيضاً ربط الاستثمار الخاص باحتياجات الخريطة الصحية، مع توفير حوافز ملموسة للقطاع الخاص كجزء من إصلاح ميثاق الاستثمار.

ومن بين أهداف هذه التوصيات، حسب ما راج من نقاشات بين مختلف الفاعلين في القطاع، خلال الندوة، هو تقليص تحمل المغاربة للنفقات الصحية ككل من 50 في المائة إلى 25 في المائة.

في السياق ذاته، أوصت الندوة الوطنية بضرورة تعزيز الإيرادات التي سيتم تخصيصها للقطاع الصحي، والاستفادة من استنتاجات توصيات المؤتمر الضريبي الثالث: توسيع قاعدة ضريبة على القيمة المضافة وتخصيص الفائض الناتج للقطاعات الاجتماعية.

وتنص التوصيات أيضاً، على تزويد المستشفيات باستقلالية حقيقية للإدارة مع مراعاة البعد الإقليمي، من أجل تحسين الأداء من حيث إدارة الموارد المالية والبشرية، مع تحسين كفاءة الإنفاق العام، لا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية والأدوية وعناصر إدارة المستشفيات، كذا تعزيز الكفاءة الإدارية والشفافية في إدارة المستشفيات العامة، عن طريق تعزيز استقلاليتها الإدارية، بهدف تحسين قدرتها على جذب الأموال من التأمين الصحي الإلزامي.

ازدحام أمام ابن رشد.

هل ستفرض ضريبة على المواد الضارة بالصحة.

وفي ما يتعلق بنفقات الأسر المغربية على الأدوية، تنص توصيات الندوة الوطنية للتمويل الصحي على ضرورة مواصلة الجهود للإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الأدوية (36% من الإنفاق الصحي للأسر) من أجل تقليص عبء الرعاية الصحية على المواطنين، وتحقيق الكفاءة من خلال تعزيز مراقبة تكاليف الأدوية وتحسين أداء المهنة الطبية.

كما أوصت الندوة بضمان المساواة في التمويل من خلال اعتماد نفس معدل الاشتراك لجميع المؤمن عليهم ونفس سلة الرعاية، واعتماد نموذج لمشتريات الخدمات الطبية يركز على احتواء التكاليف ومراقبة الفوائد، و اعتماد نهج عملي لاستكمال التغطية الصحية الشاملة، في غضون فترة زمنية معقولة، من أجل تقليل حصة الأسر في نفقات الرعاية الصحية. ■

جريمة إمليل ..

تفاصيل اعترافات المتهمين في الجلسة الخامسة

استأنفت غرفة الجنايات المكلفة بقضايا مكافحة الإرهاب بملحقة محكمة الاستئناف بسلا، اليوم الخميس، استجواب المتهمين بالتورط في جريمة قتل سائحتين اسكندنافيتين بجماعة إمليل بإقليم الحوز.

الشرقي الحرش

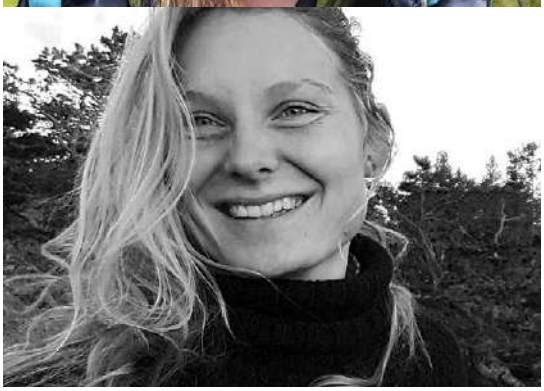

وتميزت جلسة اليوم باستجواب المتهم السويسري كيفن زوليغ، حيث نفى التهم الموجهة إليه بالانتماء لداعش، والخلية التي نفذت الجريمة. وقال زوليغ أمام هيأة المحكمة إنه كان يتعاطى الحشيش، مشيرا إلى أن الشرطة حجزت قطعة حشيش لحظة اعتقاله من منزله في مراكش، كما أن زوجته لم تكن محجبة حينما تزوج بها.

من جهة أخرى، لم ينف كيفن معرفته بعدد من المتهمين بالضلوع في الجريمة، خاصة المتهم الرئيسي عبد الصمد الجود، الذي قال إنه قطع علاقته به حينما طلب منه مساعدته من أجل الالتحاق بجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا بحكم معرفته بعدد من المواطنين الأفارقة. من جهته، نفى سعيد خيالي، المنحدر من مدينة مراكش علاقته بالخلية، وقال "إن كل ما هو مضمن في محضر الضابطة القضائية لم يصرح به".

وجوابا على سؤال للقاضي حول علاقته بداعش ودعوته للجهاد، قال "حاشا لله نعام أسيدي، أنا خدام على خوتي ووليداتي متنساليش، ومعندي علاقة بهادشي".

متهم آخر، اسمه امحمد أبو صالح، ينحدر من القليعة، أنكر خلال مثوله أمام الهيأة علاقته بجريمة إمليل، متهما الضابطة القضائية بالكذب عليه، الشيء الذي رد عليه رئيس الجلسة بالقول: "لا يمكن أن تتهم جهاز يحمينا بالكذب، قل إن هذا غير صحيح فقط"، كما نفى أن يكون قد كفر الدولة أو المجتمع، لكنه رفض الاعتراف بإمارة المؤمنين.

أبو صالح، أنكر معرفته بالمتهم الرئيسي عبد الصمد الجود، وقال "إنه لم يتعرف عليه إلا داخل السجن"، لكنه أقر بمعرفته بالمتهم السويسري، مشيرا إلى أنه تعرف عليه بالصدفة، وساعده في إصلاح منزله بمراكش.

من جهة أخرى، أقر أبو صالح بمعرفته بالمعتقل عبد الغني الشعابتي، بل إنه أقر بكون المعتقل السويسري سبق أن أخبره أن الشعابتي طلب منه تمكينه من سلاح ناري دون أن يوضح ما إذا كان الأمر يتعلق بالاستعداد لتنفيذ عملية ارهابية.

الرميد والمغراوي

من جهة أخرى، رفضت الهيأة القضائية ملتمسين تقدم بهما دفاع المطالبين بالحق المدني يتعلقان باستدعاء عبد الرحمان المغراوي، رئيس جمعية دار القرآن بمراكش، ومصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان.

وطالب دفاع المطالبين بالحق المدني بإدراج جمعية "دار القرآن" طرفا في القضية، نظرا لكون عدد من المتهمين سبق أن تلقوا دروسا دينية داخل الجمعية، لكن النيابة العامة رفضت ذلك لعدم علاقتها بالملف.

كما اعترضت النيابة العامة على استدعاء مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، الذي التمس دفاع المطالبين بالحق المدني استدعائه بسبب زيارته لجمعية دار القرآن سنة 2012.

ودفعت النيابة العامة بالمادة 326 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أنه "لا يمكن استدعاء أعضاء الحكومة وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة بصفة شهود إلا بإذن من المجلس الوزاري على إثر تقرير يقدمه وزير العدل". كما اعتبرت النيابة العامة أن وزير الدولة لا علاقة بالبحث التمهيدي والتفصيلي المتعلق بالقضية، مشددة على أن الطلب مختل شكلا. ■

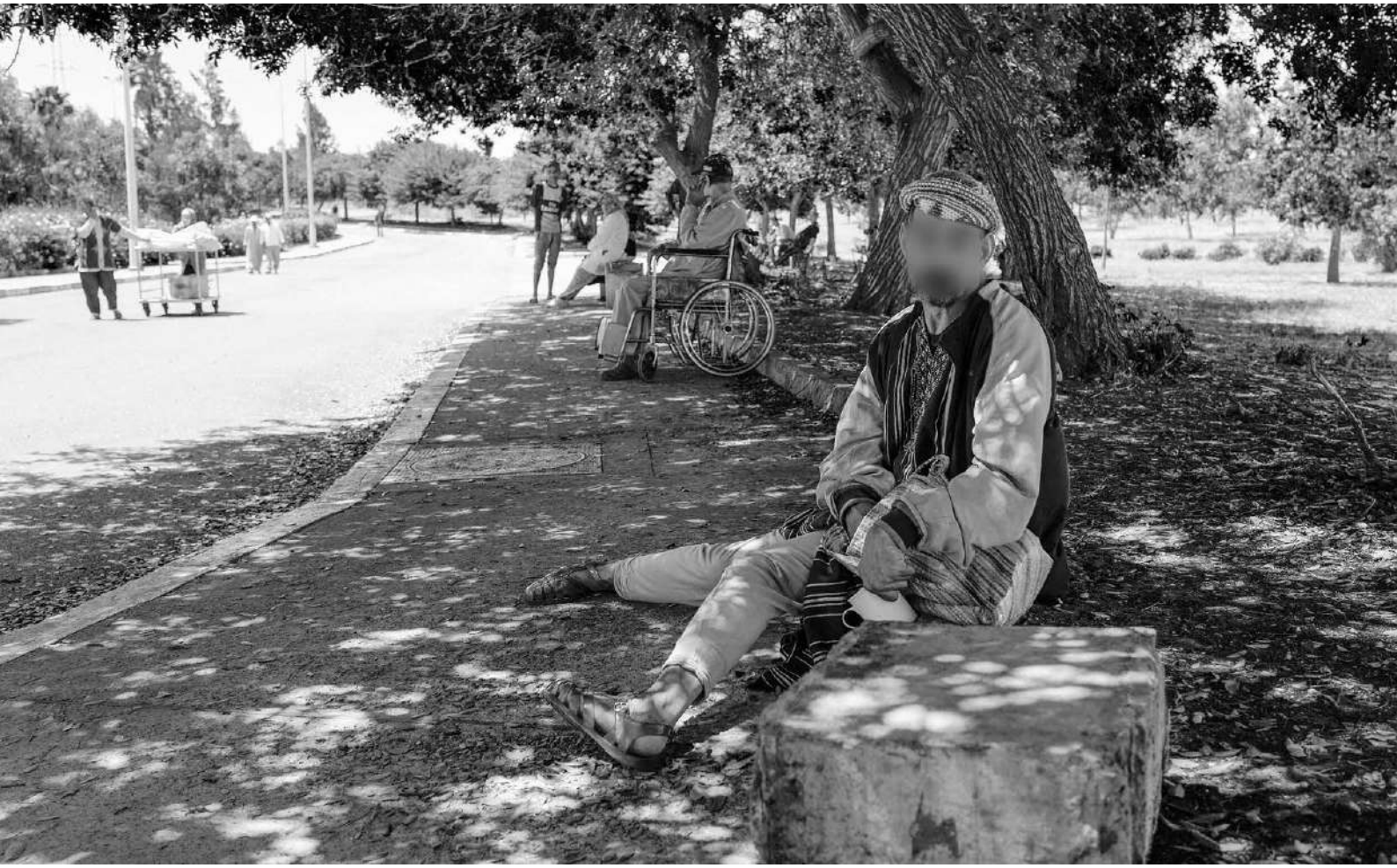

المركز الاجتماعي تيط مليل..

حشيش ودعارة ووفيات بالجملة

لا يفلح المنظر الطبيعي المحيط بـ"دار الخير" بتيط مليل، في إخفاء الوجه القبيح لهذا المركز الاجتماعي والمآسي التي يعيشها في أكثر من 800 نزيل تخلى عنهم ذووهم والمجتمع في الآن نفسه. "تيل كيل" تساهم في دق نقوس الخطر.

عن "تيل كيل بتصرف

مرضى ومختلون بمركز عيد مليل.

سجلت "دار الخير" بتيط مليل، بضواحي الدار البيضاء 19 حالة وفاة في أقل من ستة أشهر ! وقد دق تقرير سري لـ"الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان" ناقوس الخطر وحذر السلطات من المعاملة "اللاإنسانية" التي يلقاها نزلاء هذا المركز الاجتماعي الذين "تخلت عنهم أسرهم وحتى المجتمع". وأضاف أعضاء بالهيئة أن حالات الوفاة بين المستفيدين في "ارتفاع مطرد"، موضحين أنه تم سجيل"92 حالة في 14 شهرا فقط" ! ومنذ مارس الماضي، تاريخ تحرير هذا التقرير، انضاف إلى قائمة الموتى 9 نزلاء بينهم 6 لم يحظوا قط بمتابعة من طرف أطباء المركز.

عند الاقتراب من "دار الخير" هذه، ينتابك إحساسا بالهدوء التام، فالخضرة على امتداد البصر وتبدو كل الشروط مجتمعة لجعل هذا المكان ملجأ هادئا لكل هؤلاء المعذبين في الأرض. ينفتح باب حديدي ضخم، لندخل إلى هذا الفضاء الممتد على مساحة 12 هكتارا الذي يضم 816 نزيلا.

بعد اجتياز المدخل، يتبدد الإحساس بالهدوء ويحل محله شعور بالضيق. يدرك الزائر سريعا أن جمال الطبيعة هنا ليس سوى غطاء يخفي تحته الكثير من القبح. ويقول جمال العباسي، الذي تولى مؤخرا إدارة هذا المركز "نستقبل هنا المواطنين الأكثر بؤسا.. متسولون، أناس بلا مأوى، المرضى العقليون، نساء في وضعية صعبة. أطفال معاقون، ونساء ورجال مسنون تخلى عنهم ذووهم"، ثم يضيف أن كل هؤلاء "يأتون من الشارع حيث كانوا يعيشون أوضاعا قاسية، وغالبا ما يشكو النزلاء من أمراض عديدة قبل ولوج المركز، لهذا من الطبيعي حدوث كل هذه الوفيات".

الإهمال القاتل

والحال أنه تم في السنة الماضية تسجيل 83 حالة وفاة، و62 حالة في 2017، وتضيف حسناء حجيب الإدريسي، العضو في "الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان" أن المركز شهد 230 وفاة ما بين 2011 و2016. وتوضح أن الانخفاض المسجل منذ بداية السنة في الوفيات يعود جزئيا إلى "المعايير الجديدة لقبول النزلاء" وهي معايير أكثر تشددا. "من الآن فصاعدا، ترفض اللجنة المكلفة بقبول النزلاء الجدد الأشخاص الذين يشكون من وضع صحي متدهور. هؤلاء يتركون وحدهم لمواجهة مصيرهم.

الهواء داخل الأجنحة فاسد بسبب نظام الصرف الصحي المعطل.

والأمر ذاته تؤكده الممرضة الرئيسية للمركز وهي عضو في هذه اللجنة. "لا يمكننا قبول شخص في نهاية الحياة، لأن هذا مركز اجتماعي وليس مستشفى"(...)

بعد قبولهم بالمركز، يفترض التكفل بالنزلاء اجتماعيا وطبيا وحتى نفسيا، لتسهيل إعادة إدماجهم، على الأقل بالنسبة للصغار سنا بينهم. ولكن بعضهم "يموتون بسبب الإهمال، وآخرون بسبب انتشار أمراض خطيرة بالمركز، وخاصة الأمراض التنفسية، السيدا، السل، فضلا عن الأمراض الجلدية" حسب ما جاء في تقرير الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. ويقول أحد النزلاء "خلال مقامي هنا، رأيت عدة أشخاص يموتون في غياب تام لأي مساعدة طبية".

وتعزو الممرضة الرئيسية نقص العناية الطبية إلى نقص الممرضين، فالمركز لا يتوفر سوى على 4 ممرضات و4 أطباء، بينهم طبيب نفسي يشتغل بدوام جزئي. ويقول أحد النزلاء "لا يقضي الأطباء في المركز سوى ساعتين في اليوم، ولا يحضرون ليلا ولا في نهاية الأسبوع"(...)

ظروف لا إنسانية

وإذا كان المركز يقع وسط الطبيعة الهادئة، فإن "الأجنحة الـ11 التي تأوي النزلاء لا تتوفر على الحد الأدنى للعيش" يقول التقرير. ويوضح نزيل أن "كل جناح يضم صنبورا واحدا، ونشكو كثيرا من انقطاع الماء، وحتى لما يجري الماء فإن لونه يكون بنيا، أي غير صالح للشرب".

ويتابع التقرير أن "الهواء داخل الأجنحة فاسد، فنظام الصرف الصحي المعطل يتسبب في انتشار الروائح الكريهة"، ولكن مدير المركز يسارع إلى الدفاع عن إدارته ويقول "لقد أصلحنا مجاري الصرف الصحي، وكلفنا ذلك 180 ألف درهم.. لم تكن النتائج مرضية تماما، ولكن عليك أن تعرف كيف كان الوضع في السابق".

والوضع يبدو أكثر سوء في الأجنحة التي «

تضم المسنين وغالبيتهم يكونون طريحي الفراش. فروائح البول والبراز تزكم الأنفس وتعيق التنفس السليم.
ويوضح أحد النزلاء أن "هؤلاء الأشخاص يضعون حفاضات، وبما أنهم يعانون من الإسهال، فإن برازهم يتسرب من هذه الحفاضات ويصدر هذه الروائح الكريهة التي صارت معتادة في هذه الجناح"(...)

النظافة والتغذية.. الغائبان الدائمان

والأدهى أن التغذية بالمركز "لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الغذائية للأشخاص الذين يعانون مثلا من ارتفاع الضغط، والسكري، وفقر الدم... فالجميع يأكل نفس الشيء" يقول التقرير، ليضيف أحد النزلاء صارخا أنه "فضلا عن كونها غير كافية، فإن الأطعمة رديئة جدا ولا يشبع النزلاء.. إنهم يوزعون علينا عدسا رديئا ومليئا بالحصى.. وعلينا انتظار المحسنين لنأكل حتى نشبع".
ويعاني النزلاء من قلة التنظيف، إذ يحتاج المعاقون منهم إلى مساعدة "المتطوعين" من زملائهم القادرين على الحركة، ولكن هؤلاء سرعان ما يتخلون عنهم في ظل غياب أي تحفيز. كما لا تتوفر لهم مغسلة لتنظيف ملابسهم ما يضطرهم إلى أسمالهم وهي متسخة. "نطلب دائما من الإدارة أن تمدنا بملابس جديدة، ولكنها نادرا منا تأخذ مطلبنا هذا على محمل الجد" يقول أحد النزلاء بنبرة حزينة.

تسعيرة الدعارة تنطلق من بضعة سجائر.

مخدرات ودعارة

يقول أعضاء "الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان" إن دار الخير بتيط مليل فضاء يستشري فيه "استهلاك المخدرات والدعارة". وتعترف إحدى النزيلات "أنا مدمنة على الحشيش، ولم أفلح قط في الإقلاع عن تدخينه.. استهلكه منذ كنت طفلة".
وللحصول على مبتغاها تعول على خدمات بعض المروجين النشيطين داخل المركز نفسه! وتضيف هذه السيدة "الحصول على الحشيش داخل المركز لم يكن مشكلا أبدا، ولكن أجد صعوبة جمة في الحصول على المال اللازم... في بعض الأحيان، اقترح على النساء اللواتي أتقاسم معهن الجناح، غسل ثيابهن مقابل بعض الدراهم.. ولكن لما لا أجد المال، ألجأ إلى الدعارة".
ويتابع نزيل آخر أن تسعيرة الدعارة "تنطلق من بضعة سجائر إلى علبة كاملة.. من بضعة دراهم إلى 20 درهم. الرجال هنا يستغلون النساء المدمنات على المخدرات، والعاهرات، وحتى الأطفال في بعض الأحيان، بسبب غياب المراقبة داخل المركز"(...) ويقر مدير المركز، جمال العباسي، بانتشار المخدرات والدعارة، ويعترف بعجز الإدارة عن التصدي لها: "إن المركز يمتد على مساحة 12 هكتار.. لا يمكننا مراقبة كل شيء لقلة الحراس، ولكن كلما ضبطنا حالة ما نعلم السلطات"(...) ■

ساحة مركز تيط مليل.

الوزيرة الوافي :

تقدم حصيلة البرامج الحكومية لحماية البيئة

شرعت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستادة بتقديم حصيلتها في المجالات التي تقوم بتدبريها القطاعات التي تشرف عليها. وتأتي الحصيلة في سياق صعود قضايا البيئة والمناخ إلى أعلى سلم الأولويات الدولية.

أحمد المدياني

في الجزء الأول من هذا الحوار، تتحدث كاتبة الدولة في التنمية المستدمة لـ"تيل كيل عربي" عن التحديات التي تواجه القطاع، وأي وصلت مجموعة من المشاريع التي تم اطلاقها، وهل لهذه المشاريع أثر على الحياة اليومية للمغاربة. كما ساءل "تيل كيل عربي" كاتبة الدولة عن مآل مشاريع وبرامج تدبيرِ النفاياتِ المنزلية والمطارح التي تقاد إليها يومياً، فضلاً عن دور الشرطة البيئية، وهل استطاعت أن تضبط مجالات تدخلها، ومدى فعاليتها.

هل هناك أثر على الحياة اليومية للمغاربة من خلال لمشاريع الوزارة المكلفة بالبيئة ؟

نعم. التنمية المستدامة تساهم في تقليص الفوارق وإقرار عدالة اجتماعية ومجالية من خلال عدة إجراءات تتضمنها المخططات 19 التي اعتمدت في آخر لجنة استراتيجية ترأسها السيد رئيس الحكومة يوم 22 فبراير الماضي، كما تمت المصادقة على ميثاق مثالية الإدارة في مجال تفعيل مبادئ التنمية المستدامة ، وللشروع في تنزيل هذا الميثاق تم تحديد التدابير الواجب اتخاذها من خلال إنجاز الافتحاص البيئي للمباني الإدارية خلال 2019-2020 وكذا إعداد مخطط خاص بكل وزارة لتنزيل هذا الميثاق للفترة الممتدة ما بين 2019 و2021، كما تقرر الاعتماد التدريجي للنقل

الوزيرة نزهة الوافي.

المستدام من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من مشترياتها من السيارات الجديدة للسيارات الخضراء، ابتداء من سنة 2019. ولتملك جميع الشركاء لأسس الاستدامة عملنا على التنزيل الترابي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حيث تم التوقيع على سبع اتفاقيات إطار همت كل من جهة الدار البيضاء سطات، ومراكش آسفي، وسوس ماسة، وبني ملال خنيفرة، والعيون الساقية الحمراء، ودرعة تافيلالت، والداخلة واد الدهب. ويتم الإعداد لاستكمال التوقيع مع الجهات المتبقية.

على مستوى كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، تمت برمجة عدة إجراءات في قانون المالية لسنة 2018-2019 من أجل تنزيل مضامين ميثاق مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة وذلك من خلال اعتماد النقل المستدام من خلال شراء خمس (5) سيارات كهربائية جديدة برسم السنة المالية (2018)؛ والشروع في الاقتصاد في الطاقة عبر إجراءات النجاعة الطاقية والاعتماد على الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

النفايات المنزلية من بين التحديات الأكبر التي يواجهها المغرب خاصة في ظل ضعف تدبيرها والاستفادةٍ منها. هل تحمل مشاريع كتابة الدولة حلولاً لهذا الملف؟

هذا الملف يندرج في إطار برامج التأهيل البيئي، ويضم البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية تطورا مهما حيث تم العمل في إطار هذا البرنامج على تحويل المطارح إلى مراكز التثمين. وفي إطار تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والمساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل، تم إيلاء أهمية خاصة لتثمين النفايات من خلال هيكلة وتنظيم مجموعة من المنظومات.

وفي هذا الإطار قد تم في بداية شهر مارس الماضي تقديم أول استراتيجية وطنية لتقليص وتثمين النفايات، والتي مكنت من تحديد كميات النفايات المنزلية والصناعية بكل جهة مع استشراف المخزون في أفق 2030 وكذا تقييم الإمكانيات المتاحة لإحداث وتطوير منظومات فرز وتدوير وتثمين النفايات.

أما البرنامج الوطني للتطهير السائل، فقد مكن الى حدود الآن من انجاز 140 محطة لتصفية المياه العادمة.

«

« أما بالنسبة لجودة الهواء، فقد أطلقنا البرنامج الوطني لجودة الهواء (PNAir) سنة 2018 وبمعية عدة شركاء معنيين. ويشمل هذا البرنامج الممتد من 2017 الى 2030 عدة إجراءات تقنية للرفع من مجهودات الأطراف المعنية لمواجهة مشاكل تلوث الهواء، وتعزيز رصد جودة الهواء، وكذا تطوير الإطار التنظيمي والقانوني.

وفيما يتعلق بتعزيز الرصد البيئي وتحسين معرفة وتتبع الحالة البيئية، فقد تم برسم سنة 2018 القيام بعدد من عمليات المراقبات وتسليم التراخيص، بينها 946 زيارة ميدانية بما فيها 100 عملية مراقبة من طرف الشرطة البيئية و 846 زيارة ميدانية في إطار دراسات التأثير، والبحث العمومي، ومعاينة المقالع. وفي إطار الإستدامة لأول مرة نتوفر على مخطط وطني للمراقبة يهم 293 وحدة للرقابة مع منظومة معلوماتية للتتبع.

هذه مجرد أمثلة على ما تم تحقيقه والمجال لا يسع لجرد كل المنجزات التي قمنا بها خلال هذه الفترة منذ تقلدنا المسؤولية.

في اطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هناك إشارة إلى اقتناء الدولة لعدد من السيارات الكهربائية، هناك من يرى أن هذه الخطوة مجرد ترف لكلفتها الباهظة، وأنها ستشكل نسبة صغيرة جداً وسط الأسطول الهائل لسيارات الدولة التي تعمل بالمحروقات؟

أولا هذا ليس إجراء معزولا فهو يندرج في إطار انخراط الإدارة المغربية نحو النجاعة والاستدامة والمسؤولية الإيكولوجية لتعطي المثال، ضلا على أن العالم يعرف تحولا رهيبا فيما يتعلق بالسيارات الخضراء وهو مشروع استثماري اقتصادي أيضا وجب أن ننخرط فيه في إطار ربح رهان الاقتصاد الأخضر الذي تبني عليه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

إن تفعيل هذا الإجراء سيمكن من استبدال حظيرة السيارات الحالية الملوثة بالسيارات الخضراء في غضون بضع سنين كما يعطي إشارة قوية للقطاع الخاص للسير قدما في تشجيع استعمال السيارات الخضراء على نطاق واسع، وبالتالي فإن هذه الخطوة ليست ترفا بل هي إجراء سيمكننا من تحقيق عدة مكاسب اقتصادية كخفض كميات الطاقة الأحفورية المستوردة، وكذا خفض تكلفة التدهور البيئي الناجم عن تلوث الهواء ، وتقليص كلفة استغلال السيارات والتي بلغت 12 مليار درهم من الميزانية العامة.

السيارات الخضراء خطوة للتخلص من أسطول سيارات الدولة الملوثة.

كيف هو أداء الشرطة البيئية؟ وهل استطاعت التدخل واعمال القانون؟

أداء الشرطة البيئية والمتمثل في السهر والعمل على احترام وتطبيق القوانين والتشريعات المرتبطة بالمجال البيئي، يتم بطريقة معلنة ومبرمجة أو بطريقة مباغتة وفق مقتضيات والمساطر الجاري بها العمل لاسيما في القوانين المرتبطة بالوقاية من التلوث والمؤطرة بقانون 12-03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، كمبادئ عامة للحماية والإجراءات والمساطر الإدارية المتبعة من أجل تطبيق السليم لهذا القانون، لاسيما المساطر المتعلقة بدراسة التأثير على البيئة وكذا مراقبة وتتبع تنفيذ بنود دفتر التحملات المرتبطة بالحصول على قرار الموافقة البيئية. كما تسهر الشرطة البيئية على مراقبة انبعاثات الغاز، وذلك طبقا لمقتضيات القانون 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء. أما فيما يخص التلوث والإيذاءات، فإن الشرطة البيئية في إطار تطبيق القانون 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ونصوصه التطبيقية، تقوم بتنسيق مع الجماعات الترابية أو القطاعات الحكومية المعنية بعمليات المراقبة تهم تدبير النفايات الخطرة والغير الخطرة. وقد تمكنت هذه الشرطة رغم أنها حديثة العهد ومحدودية الإمكانات من القيام بمجموعة من عمليات المراقبة، وقد شملت هذه العمليات المنشآت الصناعية وشبه الصناعية، والمطارح ومحطات تصفية المياه العادمة ومعاصر الزيوت ومنشآت معالجة النفايات الخطرة، كما تم من خلال هذه المراقبة الوقوف على مجموعة من الاختلالات وتم معالجتها وتصحيحها بطرق إدارية، كما أن مجموعة من المحاضر أنجزت وتم ارسالها الى السلطات القضائية المختصة.

وطبقا للمرسوم المتعلق بالشرطة البيئية، تم وضع مخططا وطنيا للمراقبة البيئية لمدة سنة واحدة، حدد القطاعات الصناعية وشبه الصناعية وفروع الأنشطة التي تكتسي طابع الأولوية قصد إخضاعها للمراقبة البيئية، وذلك بهدف حماية البيئة والمحافظة على المواد الطبيعية. كما تم تحديد وانتقاء المنشآت الصناعية والمناجم والمقالع التي ستخضع للتفتيش والمراقبة برسم 2019 وذلك بناء على الرهانات البيئية وتحديد المخاطر. وقد سطر برنامج يهم 260 وحدة صناعية وشبه صناعية.■

قتل الصحافي جمال خاشقجي..

التفاصيل المرعبة لتقرير الأمم المتحدة

وثيقة ضخمة من 100 صفحة، توجه أصبع الاتهام إلى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وتدعو إلى فرض عقوبات عليه، وفتح تحقيق دولي.. تلكم أهم خلاصات التقرير الأممي حول قتل الصحافي جمال خاشقجي، الذي أنجزته الخبيرة الأممية ، أنيس كالمار، الخبيرة السابقة لأمنيستي أنترناسيونال، والمقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ، التابع للأمم المتحدة.

بتصرف عن لوموند

العمل على هذا التقرر استغرق 6 أشهر، تم خلالها إجراء 100 استجواب في تركيا مسرح جريمة قتل الصحافي والتمثيل به، في 2 أكتوبر 2018، لكن أيضا في واشنطن وباريس ولندن وبروكسيل وبرلين وأوتاوا، وانتهى إلى تأكيد الشبهات التي حامت حول محمد بن سلمان، الذي اتهمته الاستخبارات الأمريكية بالوقوف وراء الجريمة، كما يوجه التقرير الاتهام إلى الدولة السعودية.

"لايمكن تصور" ، تكتب المقررة الأممية، أن تتم عملية بهذا الحجم دون أن يكون الأمير محمد بن سلمان، الملك القعلي للملكة العربية السعودية على علم بما حدث، وتستطرد "توجد عناصر أدلة ذات مصداقية تبرر فتح تحقيق تكميلي حول المسؤولية الفردية لكبار المسؤولين السعوديين، بمن فيهم ولي العهد".

التقرير يدعو المجتمع الدولي إلى إنزال عقوبات على محمد بن سلمان، عن طريق تجميد أرصدته الشخصية في الخارج، إلى حين ظهور أدلة قطعية على عدم ضلوعه في هذه الجريمة. وتعتبر المقررة الأممية أن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ضد عناصر الكوموندو، الذي نفذ الجريمة في القنصلية السعودية في إسطنبول ، لا تعدو كونها ستار من الدخان الذي يهدف إلى تحويل أصبع الاتهام عن المسؤولين الحقيقيين عن الجريمة .

وتوجه المقررة الأممية انتقادات قاسية للسلطات السعودية. فمن جهة ، لم تتمكن السلطات التركية من الدخول إلى مسرح الجريمة إلا يوم 15 أكتوبر، بعد أن تمت عملية "تنظيف مسرح الجريمة بالكامل بطريقة احترافية"، من قبل مسؤولين سعوديين، وهو ما يؤشر على أن " التحقيق السعودي في الجريمة لم يتم بحسن نية، ويمكن أن يشكل عرقلة للعدالة".

ووجهت المقررة الأممية انتقادات للمحاكمة التي جرت لبعض عناصر الكوموندو في السعودية، فسعود القحطاني، مستشار محمد بن سلمان، لم يكن ضمن المتهمين، الذين لم يتم الكشف عن هوياتهم.

وعلى الرغم من المساعدات الهامة التي قدمتها تركيا للتحقيق، إلا أن المقررة الأممية انتقدت سماح السلطات التركية للسفير السعودي بمغادرة البلاد يوم 16 أكتوبر، بعد أن أكد تقرير للشرطة أن الأمر يتعلق بجريمة اغتيال، مشيرة إلى أن اتفاقية فيينا تسمح بتوقيف موظف دبلوماسي في حالة وجود

وقفة للمطالبة بالعدالة في قضية.

جريمة خطيرة، والتحقيق معه في القضايا التي لا علاقة لها بمهامه الدبلوماسية.

التقرير انتقد ايضا المجتمع الدولي، بحيث لم تتدخل أي عاصمة من العواصم العالمية من أجل السماح للمحققين الأتراك بالولوج بسرعة إلى مسرح الجريمة، بل إن الدول لم تأخذ بعين الاعتبار في هذه القضية سوى مصالحها، في إشارة إلى العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين الدول الغربية والمملكة العربية السعودية، ذات الثقل البترولي الكبير.

ولاحت المقررة الأممية باللائمة على الأعضاء الخمسة لمجلس الأمن وتركيا بسبب قبولهم الشروط السعودية لحضور محاكمة عناصر كوموندو القتل في المملكة العربية السعودية، حيث وافقوا على عدم كشف أي تفاصيل عن هذه المحاكمة، مستنتجة أن "مجلس الامن تحول إلى شريك في ما يمكن أن يكون خطأ في المحاكمة". التقرير انتقد أيضا الأمم المتحدة، التي زعم أمينها العام أنه في غياب مبادرة من قبل أعضاء مجلس الأمن، أو إحدى الدول الأعضاء، لا يمكن للأمم المتحدة فتح تحقيق دولي، داعيا إلى المجتمع الدولي إلى البحث عن آليات تمكن من تحقيق العدالة في هذه القضية. ■